التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية

المدرس المساعد
فوزية خدا كرم (*)

الملخص

ان التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها ان تشكل محفزاً للدول النامية للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى ، حيث ان التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية ، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة .

ومن اجل بناء تكتلات اقتصادية بين الدول النامية تستطيع ان تواكب روح العصر فأن الامر يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات و التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية و العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية ، و اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية ، باعتبارها الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب .

المقدمة

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من الدول النامية مراجعة مسارها التنموي ، إذ بات من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأالى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة ، كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها من تحملها ، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكامل الاقليمي الذي بات يزداد يوماً بعد آخر . واصبحت الدول الكبرى تلجأ لمحيطها الاقليمي وتحاول أن توسعه ، فالولايات المتحدة تنشيء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتدعو لأنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين ، وتجعل من المحيط الباسفيكي امتداداً اقليمياً لها من اجل الدخول في تكتل مع الدول الآسيوية واستراليا ،واوروبا بعد أن حققت الحلم الأوروبي الكبير وضمت دول اوروبا الشرقية لها ، بدأت الحديث

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

عن " مبادرة العمالقة " عبر الاطلسي بين القارة الأوروبية والأمريكية . ولم يقتصر هذا التوجه على امريكا واوروبا بل تعدى الى آسيا وافريقيا .

أن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام تكتلات إقتصادية اقليمية في الدول النامية هو ما يدفع لبحثها في محاولة لبيان العلاقة بين تنامي هذه الظاهرة واثرها على تجارب الدول النامية مع محاولة بيان فرص نجاحها أو فشلها في الدول الاخيرة . ولأجل تناول الموضوع ستعمد الى تقسيمه على ثلاثة محاور وخاتمة ، تتضمن المحاور ما يأتي:

المحور الاول : واقع التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

المحور الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم .

المحور الثالث : التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية .

المحور الأول : واقع التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

اولاً: واقع ظاهرة التكتلات الاقتصادية

لقد كان لأنتهاء الحرب الباردة في النصف الاول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في اطار ما يسمى با لنظام الدولي الجديد ، أثر واضح على المستوى العالمي ، وقد أختلفت طبيعة هذا الأثر حسب ما إذا كانت الدولة نامية أم صناعية ، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم اجمع ما شهده يوم 15 نيسان 1994 حيث تم التوقيع من قبل مائة واحدى عشر دولة على اتفاقية " مراكش " لأنشاء منظمة التجارة العالمية ، ايذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية ، وما يسمى ب "العولمة " التي الى جانب وجهها الاقتصادي لها اوجه اخرى سياسية وثقافية واجتماعية . [1]

وبغض النظر عن الكثير من التعريفات التي أعطيت من قبل الباحثين لمصطلح العولمة ، حيث نظر كل منهم إليها بحسب اختصاصه او ركز على جانب من جوانبها ، إلا انه يمكن القول ان العولمة ، حسب رؤية بعض الباحثين ، ليست الا " مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي ، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة ، الى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة انتاجية كونية ... وادارة

اقتصادية شديدة العلاقات على مستوى العالم ". [2]

فالعولمـــة تهـــدف الى جعـــل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك مـن خـلال انـدماج الاسـواق العالميـة في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الامـوال والايـدي العاملـة والتكنولوجيـا ضـمن اطـار حريـة الاسـواق ، وهـذا مـا يـؤدي الى خضـوع العـالم لقـوى السـوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القوميـة وانحسـار كبـير في سـيادة الدولـة عائد الى ان مقومات السيادة الاقتصادية اصبحت عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية .

وبهذا المفهوم تختلف العولمة عن مفهـوم الاقتصـاد الـدولي " العالمية " الـذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذوات السـيادة ، أي ان الدولـة تشـكل العنصر الاساسي في مفهوم " العالمية " في الاقتصـاد الـدولي في حـين ان الشـركات عـابرة القوميات تشكل العنصر الاساسي في مفهوم العولمة .[3]

ويتجلـى دور الشـركات عـابرة القوميـات مـن خـلال الاسـتثمار الاجنـبي المباشـــر ، وتوزيـــع العمليـــة الانتاجيـــة وتكاملهـا ، اضـافة الى دورهـا البـارز في اشـاعة نمـط اسـتهلاك محـدد وثقافـة اسـتهلاكية موحـدة علـى صـعيد العـالم مســتخدمة في ذلــك ســيطرتها علــى مؤسسـات الاتصـال والاعـلام والاعـلان العملاقـة . وعـن حجـم وعـدد هـذه الشركات يفيد تقرير الاستثمار في العالم انـه حـدث توسـع هائـل في عـدد هـذه الشركات خلال السنوات الاخيرة ، حيث ارتفـع مـن 7000 شـركة عـام 1970 65000شـركة عـام 2000 ويقـارب 85000 شركة منتسبة لها موزعـة علـى مختلـف أنحـاء العـالم ،[4] ولاشـك أن هـذا العدد في تزايد حتى الان .

وقـد تضـاعفت مبيعـات هـذه الشـركات اكثـر مـن مـرتين بـين عـامي 1970 و1992 فـــزادت مـــن 4و2 تريليـون دولار الى 5و5 تريليـون دولار ، وتجـاوزت القـوة الماليـة للعديـد مـن هـذه الشـركات القـوة الاقتصـادية للعديـد مـن الدول .[5]

واذا نظرنـــا الى التوزيـــع الجغـــرافي لهـــذه الشـركات تجـد أن 418 شـركة عـابرة للقوميـات مـن أصـل 500 شـركة هـي الاكبر في العـالم توجـد مقراتها الرسمية في واحـدة مـن 18 دولـة عضـواًفي منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (oecd) ، علماً بـأن عـدد الـدول الاعضـاء في هـذه المنظمـة يبلـغ 26 دولـة ، وهـذه المنظمـة

تمثل أساساً الدول الرأسمالية الاكثر اهمية في العالم ، فالاغلبية الساحقة لمقار الشركات متعددة الجنسية موزعة تقريباً بين امريكا واوروبا واليابان ، حيث هناك 153 شركة في امريكا و 155 شركة في اوروبا الغربية و 141 شركة في اليابان ، وهذه الدول هي من الدول الصناعية الكبرى . (6)

ويبدو من العرض السابق مدى سيطرة الرأسمالية العالمية على الساحة الاقتصادية من خلال النمو المتسارع لظاهرة العولمة وبروز معظم تجلياتها من خلال هيمنة الشركات عابرة القوميات على النشاط الاقتصادي العالمي ، والعمل على جعل الدول ، في مختلف أنحاء العالم المتقدم منه والنامي ، تفكر بل وتعمل على خلق اطار خاص للتعاملات الاقتصادية ، خاصة التجارية منها ، على شكل تكتلات اقتصادية معظمها على اساس اقليمي.

ثانياً : تنامي التوجه الى التكتلات الاقتصادية وآفاقه المستقبلية

لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة ، بل ترجع على الاقل الى بداية القرن العشرين ، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه الى انشاء هذه التكتلات ، أو الدخول فيها ، خصوصاً من قبل الدول المتقدمة . حيث يمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الاخير من القرن العشرين جعل منها سمة اساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع الى التغيرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي العالمي في سبعينيات القرن الماضي ، والتي تمثلت في انهيار نظان "بريتون وودو " لاسعار الصرف الثابتة للعملات ، والتحول الى نظام اسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع اسعار الطاقة وتقلبات حادة في اسعار العملات الرئيسية ، وبلوغ ازمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات ، الامر الذي ادى الى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية ، مما أثر سلباً في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية الى الاسواق العالمية .

علاوة عن انهيار الدول الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر ،مما دفع الى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل اكبر وعلى نطاق واسع ، فظهرت في امريكا

اللاتينيـة تجمعـات كالسـوق الجنـوبي " ميركوسور" والسوق الكاريبي "كاريكوم" ، وتجمـع "الانـدين" ، وفي اسـيا تجمـع "الاسـيان" لـدول جنـوب شـرق اسـيا ، وتجمع " السارك " لـدول جنـوب اسيا ، وفي افريقيا السوق المشتركة لجنوب شرق افريقيا ، وتجمع الجنوب الافريقي للتعاون والتنميـة والجماعـة الاقتصـادية لغـرب افريقيا، [7] علماً بأن بعض هذه التكتلات انشأ في وقت سابق على انهيار الاتحاد السوفيتي .

ولعل من أهم الاسباب التي ادت الى هـذا التوجـه نحـو التكـتلات الاقتصـادية في الـدول الناميـة بالـذات تكمن فيما شهدته السنوات الاخيرة من عقد الثمانينات واوائل عقد التسعينات من القرن الماضي من اتجاه واضح نحو مزيـد مـن التكتـل الاقتصـادي بـين مجموعـات الـدول المتقدمـة بعـد ان حـل التحدي الاقتصادي محل التحدي الامني، فتوصلت دول السوق الاوروبية المشتركة الى معاهدة "ماسترخت" عام 1991 ، والتي تم بموجبها تحول السوق الى اتحاد اوروبي ، ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان أعلنت عام 1992 انشاء منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (NAFTA) ، وفي نفس الاتجاه ظهرت تكتلات عملاقة كـالتجمع الكبيرالـذي ضـم معظـم دول آسياوالباسفيكي (APEC) .

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العـالم الى الميـدان الاقتصـادي وبـرزت التكـتلات الاقتصـادية لتكـون ظـاهرة معاصرة ، ومهما تباينت دوافع انشائها فأن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة يؤكـد قـوة العوامل التي دفعت الى وجودها .

ويمكن تخليص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه الظاهرة بالاتي [8]:

1- من حيث طبيعتها فأنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكليـة جذريـة في البنـاء الاقتصـادي الـدولي ، بمـا فيـه اعـادة توزيـع الادوار والمواقـع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

2- من حيث شمولها فانها تغطي أهـم المشـاركين في الاقتصـاد الـدولي ، بـل تتعـدى ذلـك لتشمل غيرهم في مختلف انحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في ابعد حدودها .

3- ومن حيث ابعادها فأنها ظاهرة اقتصادية في منطقها وسياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها .

وبهذا يبدو العالم من خلال هذه التكتلات اكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي . ولغرض التفصيل سنوضح في المحور اللاحق التكتلات الكبرى في العالم .

المحور الثاني : التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم

1- التكتل الاقتصادي الاوربي :

يعتبر الاتحاد الاوروبي من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم واكثرها اكتمالاًمن حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية . فلا يكاد يمر حدث على المستوى الاوروبي الا يؤكد أن المسيرة الاوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة ، وتتجمع الان حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الاوروبي بهذا المنظور الى مجموعة دولية اقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات . ومن حيث الامكانيات فأن هذا التكتل يهيمن تجارياً على اكثر من ثلث التجارة العالمية ، حيث يحقق حجم تجاري خارجي يصل متوسطه الى حوالي 150 مليار دولار ، وهو بذلك يفوق تجمع " النافتا " . كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل الى ما يزيد على 7 الاف مليار دولار ، وهو اكبر دخل قومي في العالم ، كما انه يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبياً. (9)

ويلاحظ ان التكتل الاقتصادي الاوروبي يتخذ استراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة الى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذا القرن ، ويمكن ان نتلمس ذلك بوضوح من خلال أهداف هذا التكتل والتي وان كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد الا انها تنص بشكل صريح على سعي الاتحاد خلال هذا القرن للعب دوراً اكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية . وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الاصعدة .

2- التكتـل الاقتصـادي لامريكـا الشمالية (NAFTA) :

تعتبر مصادقة الكونكرس الامريكي عام 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية هي البداية لانشاء هذا التكتل ، علماً بان سريان هذه الاتفاقية لم يبدأ الا في عام 1994 ، وقد ضمت كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئه له مقترح امام باقي الدول الامريكية بما في ذلك بعض دول امريكا اللاتينية .

ان حجم وامكانيات هذا التكتل ، بالرغم من انه لا يضم الا ثلاث دول ، يمثل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار ، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة ، كما يصل الناتج المحلي الاجمالي له الى 670مليار دولار ، وحجم التجارة الخارجية له الى 1017 مليار دولار ، ناهيك عن الامكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة . (10)

وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن أهداف الانحاد الاوروبي ، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الاعضاء ، تعطي كل اولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الاخرى الصاعدة على المستوى العالمي ، وبالاخص الاتحاد الاوروبي .

3- **التكتل الاقتصادي الاسيوي :**

لا تزال آسيا احدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر ان تشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقاً يضاهي تكتل الاتحاد الاوروبي أو " النافتا " ، خاصة اذا نظرنا الى الدولتين القويتين في المنطقة ، اليابان والصين ، وحتى اليوم يمكن تمييز محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق وغرب الباسفيكي :

الاول يتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا والمعروفة بأسم " الاسيان " (ASEAN)

والثاني يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية والمعروفة بأسم (APEC)

أ- **رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) :**

يتكون تكتل الآسيان من ستة دول هي : تايلاند ، سنغافورة ، ماليزيا ، برونـاي ، اندونيسيا . وقد انشئ هذا التكتل عام 1967 وكان هدفه ان يكون حلفاً سياسياً مضاد للشيوعية ، الا ان القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الاضرار التي لحقت بهم جراء الاجراءات الحمائية المتبعة من قبل

الولايـات المتحـدة واوروبـا تجـاه صـادرات تلـك الـدول جعلهـا تركـز علـى التعـاون الاقتصادي فيما بينها .

وهكذا طرح رئيس وزراء ماليزيا عام 1990 فكـرة انشـاء تكتـل اقتصـادي تجاري بين دول الرابطة " الاسيان" ، وقد ارسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة ، مضادة للتكتلات الاخرى ، في جنوب شرق آسيا

ومـع محدوديـة النمـو في التعـاون الاقتصـادي وتكامـل الاسـواق بـين دول التكتـل فأنـه اصبح مـن الملاحـظ ان دوره في التجارة الدولية يتزايد بأستمرار ، فبعد أن كانت المجموعة لا تمثل الا حوالي 1و3 % من اجمالي الصادرات العالمية وحوالي 3و11 % مـن اجمـالي صـادرات الـدول النامية فقـد وصـلت هـذه الصـادرات الى 2و5 % من اجمالي الصادرات العالمية و 8و16 % مـن اجمـالي صـادرات الـدول النامية . [11]

ب- **جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسفيكية (APEC) :**

وتتكون هـذه المجموعة من 18 دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايـات المتحـدة وكنـدا والمكسـيك ونيوزيلنـدة وكوريـا الجنوبيـة ، ودول رابطـة الاسيان . وقـد جـاء انشـاء هـذا التجمـع الاقتصادي العملاق كرد فعل على اعلان اوروبا الموحدة عام 1992.

وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطور هـذا المنتدى الاقتصـادي وتحوله الى تكتل اقتصـادي فعلي مـن الرغبـة المشـتركة لكـل مـن اليابـان والولايـات المتحـدة وادراكهمـا ان هـذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع . ويبلـغ النـاتج المحلي الاجمـالي لهـذا التجمـع حـوالي 13 تريليـون دولار ، وهـو مـا يمثـل نصـف النـاتج القـومي الاجمـالي العـالمي ، فضلاً عن سيطرته على حوالي 50% من التجـارة العالميـة . [12] غـير ان نجـاح هـذا التكتل العملاق يتوقف على قدرة اليابان على تفهـم طبيعة الدول الاسيوية الاخرى الـتي تـأبى الهيمنـة والسـيطرة فـأذا نجحـت اليابـان في فهـم هـذه الـدول اضـافة الى تقـديمها مسـاعدات اقتصـادية لـدول تلـك المنطقة ومساهمتها في حل مشاكلها ، فأن ذلـك مـن شـأنه ان يجعـل مـن اليابـان قـوة اقتصـادية تقـود تكتلاً اقتصـادياً في جنـوب شـرق آسـيا ن يكـون مـن اكـبر التكتـلات الـتي تـؤثر في مستقبل الاقتصـاد العـالمي في القرن الحادي والعشرين .[13]

ان هـذه التكـتلات الاقتصـادية الكبـيرة ، والـتي وصـل الـبعض منهـا الى اطـواره الاخـيرة مـن الاكتمـال والنضـج ، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في

كـل مـن اوروبـا وآسـيا ، ولـذلك سـيزداد تأثيرهـا في الاقتصـاد العـالمي مـع مـرور الوقـت ، وقـد تنحصـر المنافسـة في اطـار هـذه التكتلات ، وهـذا من شـأنه ان يؤثر بقـوة على النظـام الاقتصـادي وفي حجـم المكاسب وشكل تكوينها .

ويتضـح مـن العـرض السـابق تكـتلات الـدول المتقدمـة كيـف انهـا تنمـو بسرعة وتهافت تلك الدول للدخول فيها وبأكبر نصيب ، غير ان السؤال الاساس للبحث ما زال مطروحاً فما هو دور هذا التوجه العالمي نحو اقامة تكتلات اقتصادية اقليميـة علـى قيـام تكـتلات اقتصـادية اقليمية في الدول النامية ؟ اليس من الاولى بالـدول الناميـة ان تعطـي الاولويـة لتلـك التكتلات بأعتبارها اقصر طريق الى التنمية خصوصـاً في عصـر العولمـة الاقتصـادية ؟ هذا ما ستحاول الباحثة من الاجابة عليه في المحور التالي .

المحور الثالث : التكتلات الاقتصادية في الدول النامية

سـبق وان تمـت الاشـارة الى ان التكتلات الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة آنية، بـل ترجـع الى بدايـة القـرن العشـرين، وبشـكل ادق بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، حيـث قامـت تكـتلات اقتصـادية في انحـاء مختلفـة مـن العـالم، مثـل السـوق الاوروبيـة المشتركة، ومنظمـة التجـارة الحـرة الاوروبية، والسـوق المشـتركة لـدول امريكـا الوسـطى، ومنظمـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الوسـطى، ومنظمـة التجـارة الحـرة لأمريكـا اللاتينيـة، كمـا عمـدت دول اوروبـا الشـرقية، انـذاك الى انشـاء منظمـة " الكوميكـون"، وفي الـوطن العـربي تمـت المصـادقة علـى انشـاء السـوق العربيـة المشـتركة ، وهنـاك بعـض الاتفاقيـات الاقليميـة في بعـض البلـدان الافريقية ، واخرى في جنوب وشرق آسيا، وتم التعـرف للـبعض منهـا وسـنحاول التعرف بالبعض الاخر فيما يلي :

1- اهـم تجـارب التكتـل الاقليمـي في آسيا

يمكـن التمييـز داخـل آسـيا ، في اطـار المنـاطق التكامليـة ، بـين منطقـة آسـيا الوسطى ومنطقة جنوب شرق آسيا . ففي وسط آسيا قامت منظمة التعاون الاقليمي للتنمية بين ثلاث دول آسيوية هي: ايران، باكستان، تركيا، وذلك عام 1964 بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في اطـار حلـف بغـداد ، فقـررت الـدول المعنيـة ان تتـولى هـذه المنظمـة جوانـب التعاون الاقتصادي لحلف " السنتو " بعد انسحاب العراق من حلف بغداد ، سعياً الى تكثيـف التعـاون فيمـا بينهـا . وتتميـز دول هذا الاقليم بأنها متجاورة وبينها قدر

مـــن التوافـــق في النـــواحي السياســـية والحضـارية، وقـد تجسـد ذلـك مـن خـلال ابـرام العديـد مـن العقـود والاتفاقيـات بـين هـذه الـدول ، واقامـة المشـاريع الاقتصـادية المشتركة ، غير ان قيام الثورة الايرانية عام 1979 ،ثم نشـوب حـرب الخليـج الاولى عـام 1980 أديـا الى تجميـد اعمـال المنظمـة منـذ ذلـك الوقـت، الى ان قامـت الـدول الاعضـاء عـام 1985 باعـادة هيكلـة المنظمـة واحيائهـا تحـت اسـم " منظمة التعاون الاقتصادي ".[14]

وتعـد معاهـدة ازمـير هـي الاسـاس القـانوني لهـذه المنظمـة ، وقـد جـرت عـدة تعـديلات علـى هـذه المعاهـدة عـام 1990، واضـيفت لهـا بروتوكـولات عـام 1991 ، وفي عام 1992 انضمت سبع دول جديدة الى الدول الثلاث المؤسسية ليصبح عدد اعضائها عشرة دول ، وهذه الدول الجديدة هي :

افغانســتان ، وســت دول آســيا الوسـطى الـتي انفصـلت عـن الاتحـاد الســـوفيتي ، وهـــي : اذربيجـــان ، واوزبكستان ، وتركستان ، وطاجاكستان، وكازاخســتان ، وقرقيزيــا ، ولا تختلــف اهـداف المنظمـة الجديـدة عـن سـابقتها ، وان كانـت قـد منحـت اهتمامـاً جديـداً للبعد الـدولي ، فتظمنـت اهـدافها السـعي الى الانـــدماج التـــدريجي في الاقتصـــاد العـالمي، وهـي نفسـها الفكـرة الـتي اتخـذتها مختلف التكتلات الاقتصادية في شتى انحاء العالم كمبرر لتوجهها الجديد حول تكتل اقتصـــادي وذلـــك اعتمـــاداً علـــى ان الاقتصـادات الوطنيـة في معظـم الـدول تعودت على اساليب مختلفة من الحماية والرعايـة مـن طـرف الدولـة الوطنيـة ، وجدت ان من الاولى بها ان تتدرب على المنافسـة في اطـار اقليمـي قبـل دخولهـا الاطـار الـدولي الـذي يعتـبر بطبيعـة الحـال اوسع من المجال الاقليمي ، وذلك انطلاقاً مـن حقيقـة باتـت معروفـة في عـالم اليـوم وهي ان الكل داخل ، لا محالة في قوانين العولمـــة الاقتصـــادية ، امـــا الان او في المستقبل القريب . هذا التكتل مثل تكتلاً للـدول الناميـة في آسـيا عـلاوة عـن رابطـة جنوب شرق آسيا " الاسيان " والتي سبق الحـديث اليهـا بأعتبارهـا مثلـت اقتصـاداً اكثر تطوراً .

2- اهـم التجـارب التكامليـة فـي امريكا اللاتينية

وفي هـذا المجـال يمكـن الحـديث عـن رابطـة التجـارة الحـرة لامريكـا اللاتينيـة " النافتا " ، والـتي انشئت بموجـب اتفاقيـة " مونتفـديو" عـام 1961، وتألفـت هـذه المنظمـة عنـد انشـائها مـن الـدول التاليـة :

الارجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، شيلي، بيرو، اورغواي، بارغواي . ثم التحقت بها كل من كولومبيا والاكوادور عام 1961، ثم فنزويلا وبوليفيا عام 1967، وبذلك تكون هذه المنظمة قد شملت المكسيك وكل قارة امريكا اللاتينية الا الدول الثلاث التي كانت مستعمرة "جويانا سابقاً". [15]

وكان هدف المنظمة هو تحرير التجارة فيما بين اعضائها دون النص على ان يمتد ذلك الى اتحاد كمركي او سوق مشتركة، وهي في ذلك لا تختلف عن باقي التجمعات الاخرى بين الدول النامية من حيث تواضع اهدافها.

وعلى الرغم من تواضع الاهداف فأنها تعرضت الى تباطؤ في تحقيق تلك الاهداف مما ادى الى تعدد المحاولات التصحيحية منذ عام 1974 ، وزاد الشعور بعجز المعاهدة عن تحقيق تقدم ملموس ، خصوصاً بعد فشل المفاوضات الساعية لأصلاح المنظمة نتيجة تباين الاراء حول مجالات ذلك الاصلاح .

كما انه وجدت في امريكا اللاتينية منطقة تكامل ثابتة هي رابطة تكامل امريكا اللاتينية ، والتي هي تطوير لرابطة " النافتا " السابقة الذكر ، التي انشئت بموجب معاهدة " مونتفيديو " الجديدة في اب عام 1980 ، وكان الجديد في هذه المعاهدة هو توسيع مجالات التعاون بين دول الرابطة وتنمية تجارتها الخارجية وتقوية مركزها الدولي . وتعتبر هذه الرابطة من اكبر التجمعات الاقليمية في العالم الثالث، من حيث المساحة والناتج القومي، الا ان ما يميز هذه المجموعة هو التفاوت بين اعضائها ، فالدول الثلاث الكبرى الارجنتين، والبرازيل، والمكسيك، تمثل مساحتها 70% من مساحة الدول الاعضاء الاحدى عشرة، وكذلك الحال بالنسبة لعدد السكان، بينما كانت الدول الاندية الخمس تمثل أقل من الربع وهو ما ترك الدول الثلاث الباقية، الاوركواي، والباركواي، وشيلي 7% من مساحة الاقليم، و6% من عدد سكانه، وهذا التفاوت الكبير في الامكانيات كان سبباً رئيساً في فشل التجمع ، وهو ما دعا الدول الاصغر في المجموعة الى انشاء تجمع خاص بها، وهذه الدول الواقعة في منطقة الانديز وهي: الاكوادور، شيلي، فنزويلا، البيرو، كولومبيا، حيث اصدرت هذه الدول ما عرف بأعلان "بوجوتا " في اب عام 1966 ، الذي تضمن عزمها على اقامة مشروعات بجهد مشترك ، واعدت صيغة الاتفاقية هيئة تنمية اندية ، لتطوير نظم متعددة الاطراف للبنية الاساسية والتصنيع ، ثم اعدت مشروع اتفاقية اقامة

تجمع تكاملي جزئي يضم هذه الدول، وقد اقرته " لنافتا" بأعتباره لا يتعارض مع معاهدتها. وقد ابدت البيرو في بداية الامر اعتراضاً على سرعة الاجراءات المقترحة لتحرير التجارة ، وبعد عدولها عن ذلك دخلت الاتفاقية الموقعة في " بوجوتا " حيز التنفيذ عام 1969 . [16]

وتعرضت الاتفاقية لعدة مشاكل في السنوات الاخيرة ، فقد كانت تعاني من تفاوت في السياسات الاقتصادية ، اضافة الى ما كان بين دولها من تباينات اقتصادية .

3- اهم التجارب التكاملية في افريقيا

شهدت افريقيا مثل باقي قارات العالم نشاطات تكاملية اقليمية واسعة النطاق ، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية ، ولغرض توضيح ذلك سنستعرض بعضاً من تلك التجارب.

أ- التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا : انشئ هذا التجمع في 28/ مايس / 1975 ، وقد ضم ثماني عشرة دولة هي : بنين ، بوركينا فاسو ، الرأس الاخضر ، ساحل العاج ، غانبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، النيجر ، ليبريا، مالي ، موريتانيا ،نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توكو ، [17] بالاضافة الى دولتين علقتا عضويتهما . وقد سعى هذا التجمع الى تحقيق مجموعة اهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين الدول الاعضاء ، والتنسيق بين هذه الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك ، وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة . ومع شمولية هذه الاهداف غير انه لم يتحقق منها الا القليل .

ب- الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا : وقد أنشئ هذا الاتحاد عام 1983 ، ودخل حيز التنفيذ في عام 1985 ، وضم كلاً من : بوروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، غينيا الاستوائية ، الكابون ، ساوتومي ، برنسيت ، زائير . وقد كان هذا الاتحاد يهدف الى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والافراد ، وتطبيق ضرائب اقليمية موحدة ، وتنسيق التعريفات الكمركية ونظم الضرائب ، والنهوض بالسياسات الصناعية

والنقـل . مـع العلـم ان هـذا الاتحـاد جـاء على انقـاض الاتحـاد الكمركـي والاقتصـادي الـذي تم الاتفـاق عليـه عـام 1964 بـين الـدول الخمـس ، جمهوريـة افريقيـا الوسـطى ، تشـاد ، الكونغـو ، الكـامرون ، الكـابون ، والذي فشل بعد عامين على انشائه نتيجة ازمات بينية .

ت- منظمـة الابجـاد : وهـي معروفـة بأســم الهيئــة الحكوميــة للتنميــة ومكافحـة التصـحر ، وقـد انشـئت عــام 1986 ثم تحولــت الى الهيئــة الحكومية للتنمية فقـط عـام 1995 ، وتضم كلاً من : جيبوتي ، ارتيريا ، اثيوبيا ، غينيا ، اوغندا ، الصومال ، السودان ، تنزانيا ، وراندا ، بوروندي . ويقـع مقرهـا الرسمـي في جيبـوتي ، وتهدف الى تنمية اقتصادات الـدول الاعضاء بشكل عام . [18]

د. التكامـل الاقتصـادي بـين دول المغـرب العربي :

بـدأ الاهتمـام بموضـوع التكامـل الاقتصادي في المغرب العربي منذ ستينات القرن الماضي ، الا ان طموح تلك الدول في تكـون اتحـاد اقتصـادي خـاص بهـا لم يتجســد الا في عــام 1989 في مدينــة مراكش ، وتمثلت اهداف الاتحاد في توثيق العلاقـات في كافـة المجـالات الاقتصـادية والامنية والسياسية ، وقد عرفت السنوات الـتي تلـت تأسـيس الاتحـاد تطـوراً هامـاً في مجـالات العلاقـات الاقتصـادية ، الا ان الاتحـاد المغـاربي منـذ فـترة واجهـت عـدة مشـاكل منهـا مـا هـو اقتصـادي ، مثـل تفـاقم ازمـة المديونيـة ومشـكلة البطالـة الـتي بلغــت في الجزائــر 28% وفي المغــرب 21% وفي تــونس 16% اضــافة الى الخلافات السياسية خصوصاً على القضية الجوهريـة في المنطقـة والمتمثلـة في مشـكلة الصحراء المغربية .

هـ -السـوق المشـتركة للشـرق والجنـوب الافريقي (الكوميسا) :

يضـم هـذا التجمـع 20 دولـة تقــع في شمــال شــرق وجنــوب القــارة الافريقية، وهـو ثـاني اكبرتجمـع مـن حيـث الكثافـة السـكانية علـى مسـتوى القـارة ، وقد بدأت الارهاصات الاولية لتكون هذا الاتحــاد منــذ عــام 1966 ، الا انــه لم يشـهد تكـوين مؤسسـات تكاملية الا منذ انشــاء منظمــة التجــارة التفضــيلية عــام 1981، حيث تم انشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول.

ويمكـن ان نسـتخلص مـن هـذا العـرض لاهـم التجـارب في الـدول النامية

والـتي قـد يطلـق عليهـا الـبعض التكـتلات الاقتصادية غير الناجحة ، كونها ما زالت ضـعيفة وتحتـاج الى مزيـد مـن العمـل والتنسيق ، علماً ان البعض منها تلاشى واختفى وهـو مـا يـزال في طـور النشـأة . قياساً لتطور وتكامل العديد من التكتلات في العالم المتقدم ، وربما يعود عدم نجاح معظم التكتلات في بلدان العالم الثالث وخصوصاً في افريقيا ، على الرغم من كونها مخرجاً شبه متفق عليه من التخلف الى التنمية ، ورغم وجاهة دوافعها لاسباب كثيرة لعل من اهمها غياب الاليات السليمة والفعالة والسياسات الرشيدة، والادارة الدافعة اضافة الى الظروف الاقتصادية والهيكلية الاقتصادية الضعيفة التي تتميز بها معظم تلك الدول، الا ان الفشل بأي حال من الاحوال لايمكن ان يقضي على محاولات تكاملية جديدة او تصحيح بعض المحاولات القديمة ، بأعتبار ان العيب ليس في فكرة التكامل نفسها ، وانما في الظروف والاليات التي اتبعت في الوصول اليها .

ان نجاح التجارب التكاملية في الدول المتقدمة ، والتي سبق وان تطرقنا اليها ، يشكل محفزاً اساسياً للدول النامية لتحذو حذوها في اقامة فضاءات تكاملية على مستوى من القدرة والتنافس يخولها البقاء في عصر لا حياة فيه للضعفاء ، فأذا كانت الدول المتقدمة تسعى للدخول في تكتلات اقتصادية كبرى ، فأن من الاولى بالدول النامية ان تحرص على الدخول في اكبر قدر من التكتلات الاقتصادية ، ان لم يكن من باب الانتفاع من مزايا التكتلات ، فعلى الاقل من باب الحفاظ على النفس في مواجهة غيرها من الدول المتقدمة والتي تتخذ من تكتلاتها مجالاً للمنافسة مع غيرها مستندة الى ما توفره لها اتفاقيات من نوع الجات مثلاً ، من حماية قانونية في حال اتخاذ أي اجراءات حمائية ضدها . لا سيما وان معظم اقتصادات الدول النامية ما زالت في مرحلة النمو الاولى وتحتاج الى حماية وتدريب على المنافسة العالمية وهذا لا يمكن ان يتم الا في اطار ضيق هو الاطار الاقليمي مقارنة بالاطار العالمي المفتوح . اضافة الى ذلك فأن التحديات التي تواجه الدول النامية منذ عهد الاستقلال تدفعها ، مثلها في ذلك مثل باقي التنظيمات الاقتصادية الاخرى ، الى تحقيق مستويات ملحوظة من التكامل . ويمكن ايجاز بعض تلك التحديات في الاتي : (20)

1- تنوع قاعدة الانتاج : حيث ما زالت العديد من الدول النامية تعتمد على انتاج الموارد الاولية

والتجارة الخارجية ، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية، وقد اثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية .

2- تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل : حيث تعاني الدول النامية من درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل وفي فرص الحصول على الموارد ، حيث نسبة الفقر في العديد من هذه الدول مرتفعة من عدد السكان ، كما ان متوسط دخل الفرد فيها يسجل مستويات منخفظة جداً ، ويفتقر كثير من سكانها الى العناية الصحية والتعليم واساسيات الخدمة .

3- تحقيق السلام الاجتماعي : حيث تعاني العديد من الدول النامية تفشي النزاعات والصراعات الاهلية والتي تمثل تهديداً مباشراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

4- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي : حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق الاهداف الاقتصادية وتخفيض حالة الفقر ، مما يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ليصل على مستوى 5% على اقل تقدير سنوياً ، الامر الذي يتطلب تحقيق معدلات للاستثمار تفوق في المتوسط 30% من اجمالي الناتج المحلي ، وهذا ما يتطلب بذل جهود كبيرة في هذا المجال .

واذا كان ما سبق مثل تحديات داخلية تواجهها الدول النامية فأن هناك تحديات خارجية لا تقل اهمية عنها لعل من اهمها تحدي العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي باتت سمة العصر ولا مجال في ظلها من تجزئة الجهود والدول الصغيرة المنفردة .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى جملة نتائج ، لعل البعض منها عام وشبه متفق عليه في الدراسات الاقتصادية الا ان ذكرها جاء من باب التأكيد على اهميتها ، وبناءاً على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات من اجل الوصول الى افضل النتائج .

النتائج :

1- ان التكامل الاقتصادي اصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية ، بأعتبارها الوسبلة الاكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والاساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة .

2- بناءاً على ما اثبتته بعض التجارب التكاملية الناجحة ، فأن المنهج الوظيفي ، الذي يبدأ بالاسهل وصولاً الى ما هو اصعب ، يعتبر المنهج الاصلح للدول النامية ، كونها يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي وبالتالي يصبح مطلباً ضرورياً وليس مسالة مفروضة من بعض الاطراف .

3- ان من اهم الاسباب التي ادت الى فشل العديد من التجارب التكاملية في الدول النامية ، اضافة الى الاسباب المتعلقة بتخلف البنى التحتية التي يقوم عليها التكامل ، هي العوامل السياسية والمتمثلة في الخلافات وعدم الاستقرار السياسي .

4- ان ما تتمتع به العديد من الدول النامية من موارد طبيعية متنوعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي يمثل فرصة لنجاح تجارب تكاملية بين العديد منها.

5- ان التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها ان تشكل محفزاً للدول النامية للقيام بأنشاء تكتلات اقتصادية اقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى .

التوصيات :

بناءاً على النتائج السابقة يمكن ان نقدم التوصيات الاتية :

1- لنجاح التكتلات الاقتصادية في الدول النامية يمكن الركون الى المنهج الوظيفي وبالتالي التركيز على المسائل السهلة التي لا توجد فيها خلافات كبيرة بين الاعضاء .

2- لا بد من العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية ، وعليها اتخاذ خطوات

جـادة نحـو بنـاء المؤسسـات الديمقراطيـة ، بأعتبارهـا الطريـق السـليم للوصـول الى الاسـتقرار السياسي وصيانة المكاسب .

3- وبناءاً على ما سبق ومن اجل بنـاء تكـتلات اقتصـادية بـين الـــدول الناميـــة تســـتطيع ان تواكـب روح العصـر فـأن الامـر يتطلـــب ان تأخـــذ بنظـــر الاعتبارالاولويات التالية :

أ- الارتقـــاء بـــنظم الحكـــم لحـــل النزاعات .

ب- تنميـة المـوارد البشـرية وتكـوين المهارات .

ج- زيادة تنافسية اقتصاداتها وتنويع قواعدها الانتاجية .

د- التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية .

هـــ -اتخـــاذ الاجـــراءات اللازمـــة لتحسين المناخ الاستثماري .

و-التركيـز علـى القواعـد الصـناعية البسيطة لما لها من أهمية خصوصية بالنسبة للتكتلات الاقتصادية حديثة النشأة .

أخـيراً فـأن تنـامي ظـاهرة التكـتلات الاقتصـادية عالميـاً يحـتم علـى الـدول الناميـة السـعي في بنـاء تكتلاتهـا الاقتصـادية ، ان لم يكـن سـعياً وراء مزايا هـذه التكتلات ، فليكن خوفاً مـن المضـار الـتي قـد تتعـرض لهـا اقتصادات هذه الدول بعملها المنفرد في جو يتميز بالعمل الجماعي لكل الفاعلين الدوليين .

Absract

The political and economic developments taking place in the advanced world will motivate developing countries to establish economic and regional blocs in order to serve its interests and enable itself to confront today's world which is a world of major economic blocs .The economic integration today has means agreed upon and most guaranteed by those interested in the subject of development to reach to considerable levels of economic development, and increase the welfare of the population no matter different are the methods, techniques and concepts used to express these means.

Building economic blocs among developing countries to keep pace with the spirit of the age requires the development of human resources, formation of skills, reducing the dependence on foreign aid, working to discard conflicts arising among developing countries, and taking serious steps toward building democratic institutions in order to achieve political stability and maintain gains.

المصادر :

1- عبد القادر العفوري ، العولمة والجات .التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 ، ص13 .

2- حميد الجميلي ، " مستقبل الامن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين " ، مجلة شؤون عربية ، العدد 100 ، ديسمبر 1999 ، ص102 .

3- منير الحمش ، " النظام الاقليمي العربي والتحديات الاقتصادية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 252 ، فبراير 2000 ، ص42 .

4- انظر تقرير الاستثمار في العالم ، مؤتمر التجارة والتنمية للامم المتحدة ، عام 1995 و1996 ولغاية 2008 على التوالي .

5- عبد القادر العفوري ، المصدر السابق ، ص14 .

6- اسماعيل صبري عبد الله ، " الكوكبة .. الرأسمالية العالمية في مرحلة الامبريالية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 222 اغسطس 1998 ، ص15 .

7- اسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية .. من هافانا الى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، 1997 ، ص21.

8- مجذاب بدر ومحي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط ، طرابلس ، ليبيا ، 1998، ص156 – 157.

9- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص120–121 .

10- المصدر نفسه ، ص129 .

11- مجذاب بدر ومحي الدين حسين ، المصدر السابق ، ص166

12- اسامة المجذوب ، المصدر السابق ، ص22 .

13- عبد المطلب عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص137 .

14- محمد محمود الامام ، التكامل الاقليمي بين النظرية والتطبيق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000، ص 329 –332 .

15- فرنسيس جيرو نيلام ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، 1991 ، ص 228 .

16- محمد محمود الامام ، المصدر السابق ، ص393 .

(*) انسحبت موريتانيا من هذا التجمع .

17- عبد المطلب عبد الحميد ، السوق الافريقية المشتركة والاتحاد الافريقي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص 60 .

18- احمد حجاج ، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، مركز البحوث الافريقية ، القاهرة ، 2001 ، ص 92 .

19- عبد المطلب عبد الحميد ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، عربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص53 –54 .